عقد بوابة T-Pay المستضافة للدفع الالكتروني

حرر هذا العقد للتحصيل عن طريق الانترنت والدفع عبر بوابة الدفع الالكترونية الخاصة حساب التاجر T-Pay للشركات ("العقد") بين كل من:

اولا: *البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع)، ومقره الكويت صندوق بريد 2861 – الصفاة 13029- الكويت – ويمثله في هذا العقد ياسر عبد المحسن مظفر بصفته رئيس مركز البطاقات. تلفون: 22990141. بريد الكتروني: merchants@cbk.com (ويشار إليه فيما يلي بالطرف الاول و/أو ب "البنك ").*

ثانيا: التاجر والموضحة بياناته بنموذج طلب خدمات دفع الكترونية (*ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني و/او* "التاجر" و/أو "العميل") .

وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصلاحيتها القانونية للاتفاق والتعاقد، اتفقا على ما يلي:

التمهيد

حيث أن التاجر (العميل) يرغب بتقديم خدمات التحصيل عبر شبكة الانترنت من خلال الموقع الالكتروني الذي يملكه ويديره ويشغله البنك التجاري في الكويت ("الخدمات") وذلك لعملائه من حملة بطاقات كي نت الصادرة من البنك التجاري أو البنوك المحلية، وحاملي حساب T-Pay بالبنك التجاري.

وحيث أن التاجر (العميل) يرغب في استخدام وسيلة الدفع الإلكترونية ("أون لاين")، لتمكين عملائه من حاملي بطاقات ("الكي نت") حساب T-Pay من تسديد قيمة المشتريات والايجارات والخدمات عبر موقعه عن طريق استخدام بطاقات الخصم حساب T-Pay ("المعاملة" أو "المعاملات").

وحيث أن البنك من الجهات المخولة بإصدار التفويض اللازم لاستخدام وسيلة الدفع عبر الانترنت، وذلك عن طريق منح هذا التفويض لكافة الأطراف ذات العلاقة في عملية السداد وفق شروط وبنود هذا العقد.

بناء على ما تقدم، فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يلي:-

البند الأول: التمهيد

يعتبر التمهيد أعلاه والملحق المرفق جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومكملاً ومتمماً لجميع بنوده وأحكامه .

البند الثاني: مدة العقد

تبدأ مدة سريان هذا العقد من تاريخ توقيع نموذج طلب خدمات دفع الكترونية وتنتهي صلاحيته بعد انقضاء عام واحد من ذلك التاريخ على أن يجدد العقد تلقائيا ما لم يقم التاجر (العميل) باشعار البنك كتابة برغبته في عدم التجديد وذلك قبل شهر على الاقل من تاريخ انتهاء المدة الاصلية أو المجددة – بحسب الأحوال -، وفي جميع الأحوال يحق للبنك الغاء هذه الاتفاقية فورا عند توافر اي من الاسباب حينما يراها البنك ضرورية.

البند الثالث: التزامات الطرفين

3.1 يلتزم التاجر (العميل) بالشروط والأحكام الخاصة باستخدام بطاقة الخصم الصادرة عن البنك التجاري أو البنوك المحلية ويلتزم أيضاً بالشروط والأحكام الخاصة باستخدام حساب T-Pay والمبينة تفصيلاً في الملحق رقم (1) المرفق بهذا العقد، ويقر التاجر (العميل) بعلمه التام بها.

3.2 يتعهد التاجر (العميل) خلال مدة سريان هذا العقد بالالتزام بكافة التعليمات الصادرة عن البنك والخاصة بطريقة استخدام وسيلة الدفع وكذلك المحافظة التامة على سرية الرموز والأرقام وكلمات السر التي يوفرها البنك له أو التي يختارها التاجر (العميل) بنفسه واتخاذه كافة الإجراءات اللازمة لعدم إطلاع الغير عليها، ويتحمل التاجر (العميل) المسئولية القانونية الكاملة عن إفشائه لهذه الرموز والأرقام وكلمات السر أو عدم الحفاظ على سريتها لأي سبب من الأسباب.

3.3 يتعهد التاجر (العميل) بتوفير موظفين مؤهلين لتولي كافة الأمور المتعلقة بالخدمة موضوع هذا العقد.

3.4 يتعهد التاجر (العميل) بالالتزام بكافة شروط وأحكام هذا العقد وكذلك الالتزام بكافة القوانين المرعية والنظم واللوائح والقرارات المتعلقة بالخدمة موضوع هذا العقد.

3.5 يقر التاجر (العميل) باطلاعه الكافي وبعلمه التام بكافة الشروط والأحكام الواردة في هذا العقد، وبموافقته أيضا عليها، كما يقر باستلامه النسخة الممهورة بتوقيعه من هذا العقد.

3.6 يتعهد التاجر بعدم تحميل حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) أي رسوم أو مبالغ إضافية مقابل استخدامه لأي وسيلة دفع، أياً كانت الوسيلة المستخدمة، ويُعتبر أي مخالفة لهذا البند إخلالاً بشروط العقد.

3.7 يتعهد البنك بعمل التدريب اللازم والكافي لموظفي التاجر (العميل) على طريقة استخدام وسيلة الدفع عبر الانترنت محل هذا العقد وكيفية العمل بها على اكمل وجه.

3.8 يتعهد البنك التجاري بابلاغ التاجر (العميل) في حال قيام البنك التجاري بعمل اي تعديل او اضافة تخص طريقة استخدام وسيلة الدفع المتبعة كما يلتزم البنك بعمل التدريب اللازم للفريق التابع للتاجر (العميل) على كيفية استخدامها.

3.9 يقر التاجر (العميل) بأن جميع السلع والخدمات التي يتم بيعها عن طريق خدمات الدفع الالكترونية التي حصل عليها من البنك التجاري الكويتي هي سلع أو خدمات مملوكة للتاجر وأنه لا يقوم بأي حال من الاحوال باستخدام هذه الخدمة للتحصيل نيابة عن أطراف أو اشخاص اخرين، إلا بعد الحصول على موافقة خطية من البنك التجاري الكويتي للقيام بذلك. كما يتعهد التاجر (العميل) بقبول أية اجراءات أو جزاءات يقوم البنك التجاري الكويتي بتطبيقها عليه في حال ثبتت مخالفته لما ورد أعلاه.

3.10 يُحظر على التاجر تقديم خدمات الدفع الآجل "Buy Now Pay Later" الصادرة عن شركات غير مقيمة ما لم تكن حاصلة على الترخيص اللازم من بنك الكويت المركزي.

البند الرابع: نطاق الخدمات المقدمة من البنك التجاري

4.1 يحق للبنك التجاري قبول أو رفض أي معاملة يتم فيها استخدام بطاقات الخصم الصادرة عن البنك التجاري أو أي بنك آخر، والتي تتم من خلال حساب T-Pay لسداد المشتريات والايجارات والخدمات التي تتم بها وذلك بعد التحقق من طرفي المعاملة حيث يقوم البنك التجاري بالتحقق من حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) على أساس تفاصيل بطاقة الخصم وتوفر المعلومات المطلوبة الأخرى، وأيضاً التحقق من بيانات حساب T-Pay ، وكذلك التحقق من جانب التاجر (العميل) على أن يعود للبنك التجاري الحق في رفض المعاملة في حالة إخفاق عملية التحقق والتعرف على طرفيها دون تحمل البنك أية مسئولية قانونية تجاه التاجر (العميل) أو عملائه أو الغير.

4.2 يلتزم البنك بعد التحقق من بيانات المعاملة المرسلة كما هو مبين أعلاه، بضمان إتمام المعاملة وتنفيذها وترحيل الدفعات الخاصة بها إلى الحساب الرئيسي للتاجر (العميل) أو لحساب حساب T-Pay.

4.3 يلتزم البنك بالإفراج عن مجموعة المعاملات المحجوزة من قبله والمقبولة لديه خلال مدة أقصاها 24 ساعة، مع ضمان الإفراج عن الدفعات الناتجة عن تلك المعاملات وترحيلها إلى حساب التاجر (العميل) الرئيسي بالسرعة الممكنة وبأي حال من الأحوال قبل بداية عمل اليوم التالي، ما لم تحل قوة قاهرة تمنع ذلك.

4.4 عملا بالبند رقم (4.3) أعلاه يلتزم البنك بتوفير تقارير يومية مفصلة عن كافة المعاملات التي تم انجازها من قبل التاجر (العميل) مع خصم الرصيد الدائن المقابل لها من حساب حامل البطاقة (المستهلك / المشتري).

4.5 يتعهد البنك بإبلاغ التاجر (العميل) فوراً وبدون أي تأخير فور توقف أو عدم توفر وسيلة الدفع المبينة في هذا العقد لأي سبب من الأسباب، والمدة المتوقعة لهذا التوقف.

4.6 يتعهد البنك بإبلاغ التاجر (العميل) خلال مدة مناسبة، وذلك في حالة وجود أي تعارض في أي من بيانات عمليات التاجر (العميل) التي تتم على شبكة المعلومات مع المعايير والممارسات المتفق عليها والمعمول بها بالبنك، وذلك حتى يتمكن التاجر (العميل) من اتخاذ الإجراءات اللازمة لديه.

4.7 يتعهد البنك التجاري باستخدام أفضل المعايير والممارسات المتبعة بشأن الخدمة موضوع هذا العقد، وذلك في جميع أوقات الاتصال المباشر أو غير المباشر لحماية أمن وسرية أي معلومات تتعلق بالمعاملة المرسلة عبر وسيلة الدفع الإلكترونية وخاصة أثناء تمرير المعاملة أو التحقق منها أو معالجتها وخلال الأوقات التي تكون فيها المعاملة عرضة لإطلاع الغير عليها.

4.8 يلتزم البنك بتوفير وصيانة كافة المعدات والبرمجيات اللازمة والضرورية لتوفير ودعم وسيلة الدفع وغيرها من الخدمات المقدمة من البنك بموجب هذا العقد وكذلك الالتزام بالمسؤوليات المشتركة لضمان أمن وسلامة وخصوصية البيانات المشتركة.

4.9 يتعهد البنك التجاري بالالتزام بكافة بنود وشروط هذا العقد وكذلك الامتثال إلى كافة القوانين والقرارات الحالية والمستقبلية - إن وجدت - والمتعلقة بموضوع هذا العقد.

البند الخامس: مقابل الأعمال والخدمات

يقوم البنك - مقابل قيامه بتوفير الأعمال والخدمات المبينة في هذا العقد - بخصم الرسوم والعمولات المتفق عليها المبينة في نموذج طلب خدمات دفع الكترونية وذلك عن كل عملية شراء تتم عبر الموقع الالكتروني الخاص بالتاجر(العميل)، ويحق للبنك تعديل هذه الرسوم والعمولات بعد مرور مدة لا تقل عن(90) تسعين يوماً من تاريخ اخطار التاجر (العميل) بهذا التعديل وبالوسيلة التي يراها البنك مناسبة.

البند السادس: إدارة المخاطر

يلتزم كل من الطرفين بإبلاغ الآخر وتوفير كافة المعلومات في حال علم أحدهما عن أي محاولة استخدام، أو الاستخدام الفعلي غير المصرح به، أو الإخلال في استخدام وسيلة الدفع أو أي مما يتعلق بها، أو في حالة تلقي أحد الطرفين لأي معلومات تتعلق بهذه الإخلالات وغيرها عن التصرفات غير المخول بها وذلك خلال المدة الممكنة والمسموح بها قانوناً، كما اتفق الطرفان على التعاون فيما بينهما بهدف تطوير استراتيجيات متوافقة وفعالة للتغلب على هذه المشاكل والتقليل بقدر الإمكان من آثارها السلبية على وسيلة الدفع الإلكترونية.

البند السابع: السرية

لا يجوز لأي من الطرفين أثناء سريان هذا العقد وبعد انتهائه أن يفشي أو أن يعلن أو أن يستخدم لأي غرض بخلاف أغراض هذا العقد أية معلومات تخص أعمال أو شؤون الطرف الآخر دون موافقة خطية مسبقة من الطرف المعني.

البند الثامن: القوة القاهرة

8.1 لا يكون أي طرف من الطرفين مسئولاً تجاه الطرف الآخر عن أي إخفاق أو عدم تنفيذه الالتزامات الخاصة به أو إذا تأخر في تنفيذها، كما إذا لم يتم إنجاز العمل المطلوب بموجب هذا العقد بسبب أي أحداث تكون خارج نطاق إرادة الطرف المتأخر أو بسبب أي أحداث أو ظروف قاهرة محلية أو دولية من شأنها أن تحول دون إمكانية تنفيذ هذا العقد أو أي جزء منه.

8.2 في حالة وجود قوة قاهرة، يحق للطرف المتأخر بالاتفاق خطياً مع الطرف الآخر على تمديد الفترة الزمنية حسب أمد هذه الظروف القهرية بشرط أن يقوم الطرف المتأخر على الفور بإخطار الطرف الآخر بهذه القوة القاهرة ويبحث معه الإجراء الممكن اتخاذه للتغلب على التأخيرات بأسرع وقت ممكن، وعليه بذل كافة الجهود المعقولة للتغلب على مثل هذه التأخيرات.

8.3 إذا استمرت الظروف القهرية لمدة تزيد عن المدة المتفق عليها بين الطرفين، لأي طرف من الطرفين أن يبلغ الطرف الآخر برغبته بإنهاء هذا العقد فوراً. واتفق الطرفان أنه في حالة انتهاء مثل هذه الظروف القهرية قبل المدة المذكورة أعلاه تستمر العلاقة القائمة بالفعل بينهما ويستمر سريان هذا العقد بينهما لحين انتهاء مدة سريانه المبينة في هذا العقد أو إنهائه وفقاً للمبين في هذا العقد.

البند التاسع: عدم التنازل

لا يجوز لأي طرف من طرفي هذا العقد أن يتنازل عن أي التزامات أو حقوق تترتب على هذا العقد أو أن يتصرف بها بأي شكل من الأشكال، دون موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر.

البند العاشر: إنهاء العقد

10.1 دون الإخلال بحكم البندين رقم (2) و (8) من هذا العقد، يجوز إنهاء هذا العقد في خلال مدة سريانه في الحالات التالية:-

10.1.1 بناء على موافقة الطرفين المتبادلة على الإنهاء.

10.1.2 إذا أهمل أحد الطرفين أو أخفق في تنفيذ التزاماته بموجب هذا العقد، أو إذا كان مثل هذا الإهمال أو التقصير قابلاً للإصلاح، وبرغم ذلك استمر هذا الانتهاك لمدة 30 يوماً بعد أن يتلقى الطرف المخفق من الطرف الآخر إشعاراً يوضح فيه نوع الإهمال أو التقصير ويحدد الإجراءات التصحيحية اللازم اتخاذها لمعالجة الخلل.

10.1.3 فور إفلاس أي من الطرفين أو تصفية أعماله أو حله، أو فور وقوع أي من الظروف القانونية الأخرى المماثلة.

10.1.4 في حالة التنازل غير المصرح به عن هذا العقد كما هو منصوص عليه في البند رقم (9) من هذا العقد.

10.2 يحق للبنك الغاء هذه الاتفاقية فورا عند توافر اي من الاسباب حينما يراها البنك ضرورية.

10.3 يحق للبنك اتخاذ الإجراءات القانونية حيال التاجر (العميل) وفقا للقانون رقم 106/لسنة 2013 ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2/ر ب / ر ب أ /432 / 2019) والتعديلات اللاحقة لهما في حال وجود أي شبهة متعلقة بغسل الأموال و تمويل الإرهاب، دون أدنى مسؤولية على البنك، ويجوز للبنك القيام مباشرة بتجنيب أي أموال محوله في حالة تضمنها شبهة عمليات غسل أموال و تمويل الإرهاب ،كما يحق للبنك تأخير التحويل بغرض التحقق، أو الامتناع عن التحويل للاشتباه بالعمليات بأنها غسل أموال أو تمويل إرهاب أو التحويل إلى أفراد أو شركات تندرج ضمن القائمة السوداء لأي دولة او تخضع لأي عقوبات مفروضة عليها دوليا أو التحويل لأي إسم أو كيان وهمي.

10.4 يحتفظ البنك التجاري الكويتي بالحق في رفض فتح أو إغلاق أي حساب دون ابداء الأسباب التي استدعت ذلك.

10.5 يحق للبنك إغلاق أو تعليق أية حسابات في حالة الشك بوجود مخالفة قانونية أو شبهه مالية أو تعاملات مريبة كما له الأحقية بالسحب والحجز على أي حساب يخص العملاء دون حاجة إلى إخطار أو تنبيه.

10.6 لا يمس أي إنهاء لهذا العقد بأية حقوق تستحق أو التزامات تترتب لأي من الطرفين لدى الطرف الآخر قبل تاريخ الإنهاء.

البند الحادي عشر: الإشعارات

أن جميع المراسلات والإعلانات القانونية والقضائية التي توجه من طرف إلى أخر على عنوانه المبين بهذا العقد أو في آخر عنوان أخطر به أي طرف بكتاب مسجل بعلم الوصول أو عن طريق الرسائل النصية أو عن طريق البريد الإلكتروني أو بأي وسيلة أتصال إلكترونية حديثة قابلة للحفظ والإستخراج تكون صحيحة ونافذة في حقه ومنتجه لكافة آثارها القانونية ولا يكون أي تغيير لعنوان أي من الطرفين منتجاً لأي أثر إلا من تاريخ تسلم الطرف الأخر الإخطار كتابياً بتغيير هذا العنوان.

البند الثاني عشر: القانون الحاكم وحل النزاعات

12.1 يلتزم التاجر (العميل) – بموجب هذا – بكافة القوانين المعمول بها في دولة الكويت وشروط وأحكام البنك التجاري الكويتي ويلتزم بعدم إستخدام الخدمة في أي عملية شراء أو الحصول على خدمات أو أية أغراض مخالفة للقانون ويتحمل التاجر (العميل) كامل المسئولية القانونية التي قد تنشأ عن مخالفة ذلك – كما يحق للبنك التجاري الكويتي في هذه الحالة وقف التعامل على كافة حسابات التاجر (العميل) والسحب والحجز.

12.2 تخضع هذه الشروط والأحكام وتفسر وفقا لقوانين دولة الكويت وتكون أية نزاعات قضائية أو دعاوى بين التاجر (العميل) والبنك من الاختصاص الحصري لمحاكم دولة الكويت ولا يمنع ذلك من أحقية البنك في اتخاذ أي اجراء قانوني ضد التاجر (العميل) أمام أي جهة قضائية أو قانونية سواء كان ذلك داخل دولة الكويت أو خارجها.

12.3 عند تعارض النص باللغة الإنجليزية مع النص باللغة العربية يتم إعتماد النص باللغة العربية

البند الثالث عشر: الاتفاق الكامل

13.1 يشكل هذا العقد الاتفاق الكامل بين الطرفين فيما يخص موضوع العقد، ويلغي ويحل محل أية تفاهمات أو مراسلات أو اتفاقات سابقة، أياً كان نوعها بين الطرفين، سواء أكانت شفهية أو خطية.

البند الرابع عشر: تعديل او اضافة او الغاء شروط العقد:

يحق للبنك تعديل أو إضافة أو إلغاء أي شرط من هذه الشروط والأحكام دون الرجوع إلى التاجر (العميل) وفقا للسياسات واللوائح المعمول بها لديه ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي.

البند الخامس عشر: الخصوصية وحماية البيانات:

يلتزم البنك بتنفيذ وصيانة التدابير المناسبة لضمان سرية وسلامة وأمن جميع بيانات العملاء والمعاملات التي تتم معالجتها من خلال خدمات الدفع المقدمة للتاجر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أنظمة نقاط البيع، بوابات الدفع، والبنية التحتية ذات الصلة، وذلك بما يتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها لحماية البيانات.

البند السادس عشر: مشاركة البيانات

يقر التاجر ويوافق على أن البنك يجوز له مشاركة بيانات المعاملات والمعلومات ذات الصلة مع أطراف ثالثة لأغراض تنفيذ ومعالجة العمليات، بما في ذلك مزودي خدمات الدفع، دون الحاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة من التاجر. كما يحق للبنك الإفصاح عن أي من هذه البيانات إذا تطلب الأمر بموجب القوانين أو اللوائح المعمول بها أو بناءً على طلب الجهات التنظيمية المختصة، وذلك أيضًا دون الحاجة إلى موافقة التاجر

البند السابع عشر: المخاطر الرئيسية المتعلقة بالخدمة:

1. **معالجة المعاملات :يقر التاجر بأن بعض المعاملات قد تفشل أو تتعرض لانقطاعات نتيجة مشكلات تقنية أو عوامل خارجية. سيبذل البنك جهودًا معقولة لضمان معالجة المدفوعات بشكل موثوق وفي الوقت المناسب.**
2. **أمن البيانات :يوافق التاجر على الالتزام بإرشادات البنك لاستخدام بوابة الدفع بشكل آمن. سيتخذ البنك التدابير المناسبة لحماية بيانات العملاء ومعلومات المعاملات وفقًا لمعايير حماية البيانات المعمول بها.**
3. **الاحتيال وطلبات الاسترجاع :(Chargebacks) يفهم التاجر أن المعاملات الإلكترونية قد تكون عرضة للاحتيال أو طلبات الاسترجاع. ويوافق على التعاون مع البنك في التحقيق في مثل هذه الحالات ومعالجتها وفقًا للإجراءات المعتمدة.**
4. **الامتثال التنظيمي :يتحمل التاجر مسؤولية الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها المتعلقة بالمدفوعات الإلكترونية، بما في ذلك حماية البيانات وتدابير مكافحة الاحتيال. وسيوفر البنك الدعم والإرشاد اللازمين لضمان الامتثال.**

ملحق رقم (1) لعقد بوابة T-Pay المستضافة للدفع الالكتروني

1. إن موقع التاجر (العميل) على شبكة الانترنت يجب أن يقبل بطاقات الخصم للدفع، حساب T-Pay.
2. يلتزم التاجر (العميل) بإضافة معلومات الاتصال الخاصة به بوضوح في الموقع على شبكة الانترنت، ويجب أن يوفر هذا الموقع معلومات كاملة عن تفاصيل الشحن / التسليم وسياسة المرتجعات ورد الأموال... وغيرها، وذلك إذا كانت سياسة المرتجعات ورد الأموال مطبقة لدى التاجر (العميل).
3. يلتزم التاجر (العميل) وعملائه بالحصول على تفويض من البنك التجاري الكويتي لكل معاملة تتم عبر الموقع الالكتروني للتاجر (العميل) ولكامل قيمتها.
4. البيانات التي ترسل من الموقع على شبكة الانترنت يجب أن تتوافق مع معايير الترميز المحددة من قبل البنك التجاري والمبلغة مسبقاً من البنك.
5. يتم ارسال بيانات الدخول للنظام عبر البريد الإلكتروني للتاجر(العميل).
6. من المتفق عليه أن التاجر (العميل) وحده مسئول عن بنود وشروط تسليم المشتريات والخدمات، وفي حالة المنازعة من قبل حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) او حساب T-Pay بشأن الخدمات والمشتريات أو تسليمها أو موعدها أوغيرها من المنازعات، فإن البنك التجاري لن يكون مسئولاً بأي حال من الأحوال عن أي إخفاق أو تقصير ما لم يكن هذا الإخفاق أو التقصير ناتجاً عن أي تقصير من جانب البنك التجاري.
7. يلتزم التاجر (العميل) باتخاذ كافة الاحتياطات والضوابط المعقولة لضمان توفر إمكانيات الحفظ الآمن للبيانات وتقييد الوصول إلى البيانات حفاظاً على سلامتها.
8. يتحمل التاجر (العميل) مسئولية أي نزاعات مالية أو قانونية قد تنشأ بين التاجر (العميل) وحاملي البطاقات / حساب T-Pay المتعلقة بهذا العقد ولن يكون البنك طرفاً في مثل هذه النزاعات بين التاجر (العميل) وحاملي البطاقات/ حساب T-Pay.
9. يقر التاجر (العميل) بعلمه التام بأن الحد الأقصى المسموح به لكل عملية تحويل تتم ضمن الحدود العامة للمعاملات الالكترونية عند الاشتراك بها هو مبلغ -/1000 د.ك (ألف دينار كويتي) باليوم / الشهر، ويحق للعملاء طلب زيادتها، ويكون الاستجابة لهذا الطلب من عدمه خاضعاً لتقدير البنك التجاري.
10. يقر التاجر (العميل) بعلمه التام بأن لكل مستخدم لحساب T-Pay رمز استجابة سريع QR خاص به، كما أن لكل عملية دفع تتم من خلال حساب T-Pay يتم ارسالها من خلال رمز QR منفصل ومختلف عن غيره، ولا يمكن تكراره أو استخدامه لأكثر من مرة في حال استخدامه مسبقاً، كما أن المدة الزمنية لاستخدام رمز الاستجابة السريع QR لا تتجاوز 24 ساعه كحد أقصى وبعدها يصبح هذا الرمز غير صالح للاستخدام.
11. يقر التاجر (العميل) بعلمه التام بأنه لا يمكن قراءة رمز الاستجابة السريع QR إلا من خلال تطبيق التجاري موبايل الخاص بالبنك التجاري.
12. يقر التاجر (العميل) بعلمه التام بأنه يتم تحويل الأموال عبر رمز الاستجابة السريع QR وذلك فقط لعملاء البنك التجاري المسجلين بخدمة حساب T-Pay باستخدام تطبيق التجاري موبايل الخاص بالبنك التجاري .
13. يقر التاجر (العميل) بعلمه التام بأن حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) يمكنه اختيار أي من الخيارات التالية، وذلك من أجل تمرير عمليات التحويل المصرفية من خلال حساب T-Pay، وهي كالتالي :
    أ - بصمة الاصبع.
    ب – بصمة الوجه.
    ج – الرقم السري لبطاقة السحب الآلي المرتبط بحساب T-Pay.
14. هذا الملحق يخضع لكافة الأحكام والشروط الواردة بالعقد الأصلي فيما لم يرد به نص خاص بهذا الملحق.
15. يتم تحويل المبالغ المحصلة من عملاء الشركة يوميا بعد الساعة 12 مساء كل يوم.
16. اتفق الطرفان على أن البنك التجاري يستحق الرسوم والاجور المذكورة بنموذج طلب خدمات دفع الكترونية